● لبنان : هيمنة سلكة رواج رأس المال ٠

● الاردن : يحيا او بالاحرى يبقى حيا بالاوامر الصماء للراسمال الاجنبي : الولايات المتحدة الامريكية ـ بريطانيا ـ الدول النفطية ـ المانيا الاتحادية ٠٠ واذا كانت الامبريالية تحمله على منكبيها فذلك لاسباب سياسية واضحة ٠

● الدول النفطية : هيمنة « عائدات الملكية النفطية » (الجزائر ، العراق ، وليبيا تقبض ايضا جزءا من « عائدات الملكية النفطية » ولكن في حالة الدولتين الاولين هذه العائدات يعاد تشغيلها في اطار النظام الانتاجي الذاتي المركز ، اما مصير ليبيا فلم يلعب بعد : انها كيان في مرحلة الانتقال الى قطر) ٠

في حالة الكيانات العربية ليس تحكم وسائل الانتاج هو الذي يحدد تقسيم « المجتمع ـ الكيان » الى طبقات متخاصمة ، ولكن احدى الاواليات المحددة لهيمنة طبقة مبني على قدرة بعض هذه الطبقات على تحيقق تراكم الثروة وتوزيعها ٠

(١٥) اذا كانت الاقطار تؤلف دولا حقيقية اي دولا قوية ، فالكيانات ليست سوى دولا هزيلة وخاضعة في العمق ، انها كيانات معارضة في الداخل وملحقة عضويا بالامبريالية خارجا ، « بالارتهان الكامل » للامبريالية تؤلف هذه الكيانات قوة لنظام الهيمنة الامبريالية ، حتى استقلاليتها ليست واضحة : انها في الحقيقة استقلالية « اسمية » ٠

(١٦) المحور الثاني : نظام السلكات الخاصة للتبعية الامبريالية ٠
المحور الثاني يشتمل مجموعة السلكات الخاصة للتبعية الامبريالية ، وبهذا المعنى فانه لا يخص مباشرة القارة العربية كما هي بل يخص مباشرة كلا من اقطارها وكياناتها ماخوذة بشكل افرادي ٠

ولكن اذا كانت كل واحدة من هذه السلكات تستقل كل منها عن الاخرى فلا يعني هذا انها منفصلة عن بعضها ٠ وبصورة معكوسة فان اسباب ونتائج « السلسلة الاقليمية التابعة للامبريالية » ومجموعة السلكات الخاصة للتبعية الامبريالية تشكل نظاما : لاعادة الانتاج الاقليمي الامبريالي ٠

(١٧) ضمن تحديد المحور الاول او السلكة العامة ، فان وظيفة المحورالثاني هي اعادة انتاج الشروط الداخلية « للاشكال المباشرة » للتبعية الامبريالية داخل كل قطر وكل كيان على حدة ، تحت هذه « الاشكال المباشرة » يتحقق بالشروط الخاصة لكل قطر او كيان شكل تحكم النظام الانتاجي من جهة (حالة الاقطار وكل